مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: محددات التطور المالي في سورية، لبنان والأردن للفترة ما بين 1995 و 2014
اسم الكاتب: د. شادي العظمة
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5085
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 22:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

Determinants Offinancial Development In Syria, Lebanon And Jordan For The Period 1995-2014

Dr. Shadi Azmeh*

(Received 31 / 8 / 2017. Accepted 19 / 2 / 2018)

□ ABSTRACT □

Economic literature has shown the important and prominent role of financial development in economic development and growth, through the effective pooling and allocation of national savings towards investments in support of economic development. Hence, it is highly important to look for the real determinants of financial development. This study investigates the determinants of the financial development of Syria, Lebanon and Jordan for the period between 1995 and 2014, by applying the method of Ordinary Least Squares (OLS), to a set of determinants adopted in previous studies. The study found a statistically significant effect of only three of the nine determinants tested on the level of private credit by depository institutions (financial sector activity). It also concludes a statistically significant effect of only five determinants on the level of Liquid Liabilities (financial sector size). The determinants are: inflation, bank concentration, rule of law, control of corruption, contract enforcement and improving supervision of banks. Reforms that contribute in reducing corruption, enforcing contracts, improving the rule of law, improving supervision on banks, reducing the level of inflation and the level of bank concentration, are the most important factors that we need to focus on in the long run, to achieve financial development (size and activity).This in turn contributes to real economic development in Syria, Lebanon and Jordan.

Keywords: Banking sector, Financial development, Private credit, OLS, Long term effect.

***Head Of The Department Of Banking And Financial Sciences- Faculty Of Business Administration And Finance- International University For Science And Technology- Syria.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (40) العدد (1) 2018
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (40) No. (1) 2018

محددات التطور المالي في سورية، لبنان والأردن للفترة ما بين 1995 و 2014

الدكتور شادي العظمة*

(تاريخ الإيداع 31 / 8 / 2017. قُبِل للنشر في 19 / 2 / 2018)

□ ملخّص □

بينت الأدبيات الاقتصادية الدور الهام والبارز الذي يلعبه التطور المالي في تحقيق التنمية والنمو الاقتصاديين، من خلال الفعالية في تجميع وتخصيص المدخرات الوطنية باتجاه الاستثمارات الداعمة لمسيرة التطور الاقتصادي. من هنا تكمن أهمية البحث في محددات التطور المالي. تقوم هذه الدراسة على البحث في محددات التطور المالي لكل من سوريا، لبنان والأردن للفترة مابين 1995 و 2014، من خلال تطبيق نموذج المربعات الصغرى على مجموعة من المحددات التي تم اعتمادها في الأدبيات الاقتصادية. خلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لثلاثة فقط من أصل تسعة محددات تم اختبارها على مستوى القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية (نشاط القطاع المالي). هذه المحددات هي: محاربة الفساد، دعم القرار والإشراف على المصارف. كما خلصت إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لخمسة فقط من أصل المحددات التسعة التي تم اختبارها على مستوى الخصوم السائلة (حجم القطاع المالي). المحددات هي: التضخم، مستوى التمركز، دعم القرار، سلطة القانون والإشراف على المصارف. فالعمل على محاربة الفساد، دعم القرار، تدعيم سلطة القانون، تحسين مستوى الإشراف على المصارف، إضافة إلى العمل على تخفيض معدلات التضخم ومستوى التمركز في القطاع المصرفي، هي من أهم العوامل التي يجب التركيز عليها على المدى الطويل من أجل تحقيق التطور المالي من حيث الحجم والنشاط، ,الذي بدوره يساهم في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية لكل من سوريا ولبنان والأردن.

الكلمات المفتاحية: القطاع المصرفي، التطور المالي، قروض القطاع الخاص، نموذج المربعات الصغرى، الأثر طويل الأمد.

*رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية– كلية إدارة الأعمال والتمويل– الجامعة الدولية للعلوم التكنولوجيا– دمشق– سورية.

مقدمة:

يعتبر النظام المالي تجمعاً لأسواق ومؤسسات مالية مختلفة، وظيفتها الموازنة بين مدخرات أي وحدة اقتصادية مع استثمار وحدة اقتصادية أخرى. و تنقسم المؤسسات المالية إلى مجموعتين: (1) الوسطاء الماليين: تعتبر هذه المؤسسات وسيطة بين المدخرين والمقترضين، وتهدف إلى الاستحواذ على الموارد المالية من إحدى الوحدات الاقتصادية بهدف اتاحتها وتحويلها إلى وحدات اقتصادية أخرى (بنوك تجارية، بنوك الادخار، شركات الاستثمار، شركات التأمين.....)، (2) مؤسسات توزيع الأوراق المالية: وهي عبارة عن مؤسسات مالية تلعب دور الوسيط بين البائع والمشتري في الخدمات المالية قصيرة الأجل، مثل: سماسرة الأوراق المالية ومصرف الاستثمار.

الأسواق المالية ،مثل: سوق النقد،وسوق رأس المال،وهي عبارةٌ عن الأماكن التي يتمّ تداول الأوراق المالية فيها،كما تُعتبر بأنّها القنوات التي يتمّ من خلالها تدفق الأموال من الوحدات ذات الفائض الماليّ،إلى الوحدات التي تعاني من عجزٍ ماليّ،كما تسهّل عملية تدفق الأموال من المدخرين إلى المستثمرين.

يساهم النظام المالي في تسهيل الصفقات، التخفيف من حدة المخاطر، تدوير المدخرات وتخصيصها، إضافة إلى الرقابة على سلوك المدراء بعد تمويل مشاريعهم. تعتبر هذه الخدمات الخمسة أساساً لتعريف التطور المالي. فالأنظمة التي تقدم هذه الخدمات بشكل أفضل، تكون أنظمة متطورة مالياً. قدمت الدراسات النظرية دليلاً على أن مستوى التطور المالي يؤثر إيجاباً على معدل النمو الاقتصادي من خلال تأثيره على معدل الادخار وعلى مدى الفعالية في تخصيص الموارد في الاقتصاد (Levine, 1997; Beck and Levine, 2004; Acaravci, Ozturk and Acaravci, 2009; Samman and Azmeh, 2016).

قدمت الأدبيات الاقتصادية مجموعة من المحددات التي تساهم في تحقيق مستوى أعلى من التطور المالي. من أهم هذه المحددات هي العوامل التنظيمية والعوامل المؤسساتية، العوامل السياسية إضافة إلى مستوى تحرر القطاع المالي.

الدراسات السابقة:

بداية من الدراسة المتميزة للابورتا ومجموعة من الباحثين(Laporta *et al.*, 1997)، العديد من الدراسات اثبتت الدور الكبير الذي تلعبه المؤسسات التي تحمي وتلبي متطلبات المستثمرين في تحقيق التطور المالي(Demirgüç–kunt and Levine 2008).

أثبتت الدراسات التطبيقة صحة هذه النظرية وبينت كيف أن لحماية حقوق المقرضين ومتابعة تنفيذ العقود دور كبير في تحقيق التطور المالي (Levine, Loayza and Beck, 2000; Demirgüç-Kunt, Laeven and Levine, 2004; Law and Azman-Saini, 2008). وكيف أن توفر المعلومات حول المقترضين، يساهم في تحسين فعالية المؤسسات المالية، خاصة في البلدان ذات الأنظمة المالية الأقل تطوراً (Barth, Caprio and Levine, 2004; Detragiache, Gupta and Tressel, 2005; Djankov, McLiesh and Shleifer, 2007).

من الممكن أيضاً لبعض التدابير التنظيمية أن تكون عاملاً مؤثراً في أداء ومستوى تطور المؤسسات المالية. حيث قدم بارث وزملاءه(Barth, Caprio and Levine, 2004)دليلاً على الدور السلبي الذي تقوم به التدابير التنظيمية التي تقيد نشاط البنوك في مستوى استقرار وتطور البنوك.

بالرغم من أهمية العوامل المؤسساتية والتنظيمية والتي تعتبر من أهم لمستوى التطور المالي، أثبتت مجموعة متنامية من الدراسات الاقتصادية أهمية الدور الذي تلعبه الضغوطات السياسية من قبل جماعات المنفعة على التطور

المالي. نسبة إلى باغانو و فولبين(Pagano and Volpin, 2001)، تميل الدول ذات الأنظمة السياسية المغلقة والجامدة إلى تقييد التمويل الخارجي، على اعتبار أن المنافسة الناتجة عن فتح باب القروض، ستكون عامل تهديد لمصالح جماعات المنفعة المستفيدة. أشار كل من راجان و زينغاليس(Rajan and Zingales, 2003) إلى الدور الإيجابي الذي من الممكن أن يلعبه تحرير التجارة والتمويل في التخفيف من حدة هذه الضغوطات، وبالتالي في تحسين مستوى التطور المالي. أثبت أيضاً كاواجي وميان(Khwaja & Mian, 2005) أنه على الرغم من المستوى العالي لفشل الشركات المرتبطة بأصحاب السلطة، فإن هذه الشركات تحصل على تمويل أكثر من الشركات غير المرتبطة بأصحاب السلطة.

يعتبر الفساد أيضاً، من العوامل الهامة والمؤثرة على مستوى التطور المالي. بين (Detragiache, Gupta and Tressel, 2005)، أن كل من معدل الفساد ومستوى عدم الاستقرار السياسي،يأثرا سلباً على مستوى التطور المالي في الدول النامية. بالمقابل، بينت دراسة أخرى على أن حالة الاستقرار السياسي تعتبر من العوامل الهامة لتفضيل الشركات والأفراد الحصول على التمويل من السوق المالية عوضاً عن الحصول على التمويل من البنوك (Aggarwal and Goodell, 2009). مؤخراً، بينت دراسة (Roe and Siegel, 2011) أن للاستقرار السياسي أثر إيجابي وقوي على مستوى التطور المالي.

من العوامل المؤثرة أيضاً في مستوى التطور المالي، دخول البنوك الأجنبية إلى السوق المالية المحلية. تعتبر دراسة (Claessens, Demirgüç-Kunt and Huizinga, 2001)، أول محاولة للبحث في أثر دخول البنوك الأجنبية على التطور المالي. خلصت هذه الدراسة إلى وجود علاقة بين مستوى دخول البنوك الأجنبية وبين مستوى فعالية النظام المصرفي المحلي. قدم كل من (Hermes and Lensink, 2004; Lensink and Hermes, 2004) الدليل على أن مستوى تأثير دخول البنوك الأجنبية على مستوى فعالية النظام المصرفي المحلي، يعتمد على مستوى التطور المالي والتطور الاقتصادي للبلد المضيف. (Detragiache, Tressel and Gupta, 2008; Claessens and Van Horen, 2014) من خلال البحث في أثر دخول البنوك الأجنبية على مجموعة من الدول النامية، قدموأ الدليل على وجود أثر سلبي من دخول البنوك الأجنبية على مستوى الإقراض وبالتالي على مستوى التطور المالي.

مجموعة حديثة من الدراسات بحثت في محددات التطور المالي في الدول العربية. قام كل من كمال وعبد القادر (كمال وعبد القادر، 2015) بالتركيز على الدور الذي يقوم به كل من التطور المؤسساتي، الانفتاح المالي والنمو الاقتصادي على مستوى التطور المالي. خلصت الدراسة إلى ضرورة التركيز على التطور المؤسساتي من أجل تعزيز دور الانفتاح المالي في تحقيق التطور المالي. من خلال التركيز على عينة من 3 دول من المغرب العربي (المغرب، تونس والجزائر)، أكدت دراسة بو غزالة (بو غزالة، 2015) نتائج دراسة كمال وعبد القادر، وخلصت إلى ضرورة التركيز على التطوير المؤسساتي من أجل تحقيق الاستفادة من سياسة الانفتاح المالي في تطوير القطاع المالي. كما بينت الدراسة أن القطاع المالي المغربي يأتي في المرتبة الأولى من حيث التطور، يليه القطاع المالي التونسي ومن ثم الجزائري.

تتميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة بالدرجة الأولى من حيث عينة الدراسة. تعتبر هذه الدراسة، الدراسة الأولى التي ركزت على كل من سوريا والأردن ولبنان للفترة الزمنية ما بين 1995-2014. كما أنها تتميز عن الدراسات السابقة أنها هدفت إلى البحث في أهم العوامل المؤثرة في التطور المالي دون التركيز على أحد العوامل بشكل

خاص. حيث ركزت بعض الدراسات على أثر أحد المتغيرات على مستوى التطور المالي، بينما ركزت أخرى على دور التطور المؤسساتي في تعزيز أثر الانفتاح المالي على تطور القطاع المالي.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة هذه الدراسة الإجابة على التساؤل الرئيسي التالي :

ما هي العوامل المؤثرة على تطور القطاع المالي في كل من سوريا والأردن ولبنان في الفترة ما بين 1995 و 2015؟

من هذا التساؤل الرئيسي تنبثق عدة تساؤلات فرعية :

-ما هي العوامل المؤثرة على تطور القطاع المالي؟

-ما هي العوامل المحددة لتطور القطاع المالي في الدول قيد الدراسة على المدى الطويل (20 سنة)؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة ندرج الفرضيات

-يوجد تأثير للإطار القانوني والمؤسساتي على تطور القطاع المالي.

-يوجد تأثير للعوامل السياسية على تطور القطاع المالي.

-يوجد تأثير للعوامل الاقتصادية على تطور القطاع المالي.

- يوجد تأثير للعوامل الهيكلية على تطور القطاع المالي.

أهمية البحث وأهدافه:

نظراً للدور البارز الذي يلعبه تطور النظام المالي في تحسين معدل النمو الاقتصادي، فإنه من الضرورة بمكان أن نبحث في العوامل المسببة لهذا التطور. لازال لدى الباحثين في هذا المجال قصور في المعرفة حول مصدر وأسباب تطور الأنظمة المالية. فمنهم من بحث في دور وأهمية المتغيرات الاقتصادية الكلية في تطور النظام المالي. ومنهم من درس العلاقة بين تحرير القطاع المالي من القيود والسماح بدخول البنوك الأجنبية وبين التطور المالي. منهم من ركز على أثر التطور المؤسساتي في تحقيق التطور المالي. ومنهم من اهتم بدراسة أثر الإجراءات والأنظمة الصادرة عن البنك المركزي على مستوى التطور المالي. في الواقع، لا يوجد إجماع لدى الباحثين حول دور كل من هذه العوامل على مستوى التطور المالي. حيث بينت نتائج الدراسات على أنه من الممكن لأثر هذه المتغيرات أن يختلف من بلد إلى بلد (البلدان المتقدمة في مقابل البلدان النامية والفقيرة) ومن فترة زمنية إلى فترة أخرى (الأثر طويل الأمد مقابل الأثر متوسط وقصير الأمد). هذا بدوره دفع الباحث للبحث في العوامل المؤثرة في مستوى التطور المالي على المدى الطويل (20 سنة) في كل من سوريا ولبنان والأردن. حيث أن هذه الدول متشابهة من الناحية الاقتصادية (دول نامية) والتاريخية (بحكم القرب الجغرافي والتاريخ والثقافة المشتركين). كما أنه تم اختيار الأثر طويل الأمد من أجل إمكانية استثمار نتائج هذه الدراسة في رسم استراتيجية طويلة الأمد تساهم في تحقيق التطور المالي والنمو الاقتصادي في هذه البلدان.

مواد وطرائق البحث:

تهدف هذه الدراسة إلى البحث في العوامل المحددة لمعدل التطور المالي. تم اختيار المتغيرات المؤثرة في التطور المالي استناداً إلى الدراسات السابقة. بالنسبة إلى العوامل المؤثرة، تم اختيار عوامل مؤسساستية، تنظيمية، اقتصادية، سياسية، قطاعية. أما بالنسبة لمعدل التطور المالي فقد تم اختيار حجم القروض المقدمة للقطاع الخاص

كمؤشر لمستوى التطور المالي. هذا الأخير يعبر عن مستوى نشاط القطاع المالي والمصرفي. وقد أثبتت الدراسات الدور الهام الذي يلعبه في مسيرة النمو والتطور الاقتصادي.

الجدول رقم (1): تعريف ومصدر الإحصائيات

	توصيف	مصدر
الخصوم السائلة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي	الكتلة النقدية (M3) نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي	الإحصائيات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي
القروض الخاصة	الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)	الإحصائيات المالية الدولية (IFS)، صندوق النقد الدولي
الناتج المحلى الاجمالي	حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)
البنوك الاجنبية	عدد البنوك الأجنبية نسبة إلى العدد الإجمالي للبنوك	Claessens and Van horen (2014)
التضخم	المستوى العام للزيادة في الأسعار	قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI)
سلطة القانون	يقيس مدى ثقة العملاء في قواعد المجتمع والالتزام بها، ولاسيما نوعية تنفيذ العقود وحقوق الملكية والشرطة والمحاكم. فضلاً عن احتمال العنف والجرائم	إحصائيات البنك الدولي الخاصة بالحوكمة (WGI)
محاربة الفساد	يقيس مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة	إحصائياتالبنكالدوليالخاصةبالحوكمة (WGI)
دعم القرار	يقيس الوقت والتكلفة لحل النزاع التجاري عن طريق محكمة ابتدائية محلية، ونوعية مؤشر العمليات القضائية، وتقييم فيما إذا كان كل اقتصاد قد اعتمد مجموعة من الممارسات الجيدة التي تعزز الجودة والكفاءة في نظام المحاكم	إحصائيات البنك الدولي، Doing Busniess
مستوى التمركز	حصة البنوك الثلاث الكبرى من الموجودات المصرفية	إحصائيات البنك الدولي، (GFD)
الاشراف على المصارف	يقيس مقدار الصلاحية التي تمتلكها سلطات الإشراف الرسمية حتى تقوم باتخاذ الإجراءات الخاصة لمنع وتصحيح المشاكل الخاصة بالقطاع المصرفي	إحصائيات البنك الدولي حول تنظيم عمل المصارف والإشراف عليها
القيود على نشاط المصارف	يقيس مستوى سماح السلطات التنظيمية المحلية للبنوك للعمل في النشاطات التالية: أوراق مالية، تأمين، نشاطات مرتبطة بالعقارات	إحصائيات البنك الدولي حول تنظيم عمل المصارف والإشراف عليها

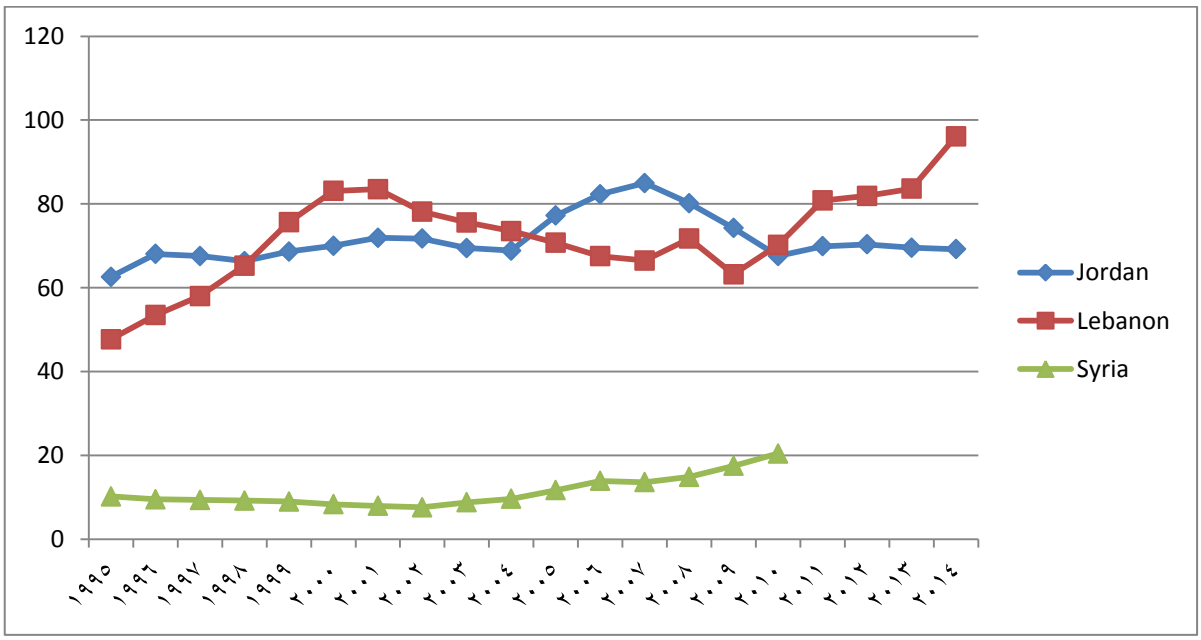
تضم العينة قيد الدراسة ثلاث دول عربية من الشرق الأوسط: سوريا، الأردن ولبنان. حيث تعد هذه الدول متقاربة من حيث مستوى التطور الاقتصادي. فهي تنتمي إلى مجموعة الدول النامية بحسب تصنيف البنك الدولي. وهي من أكثر الدول تأثراً بالأزمة التي تعيشها المنطقة بسبب الحرب الغادرة على سوريا منذ مطلع عام 2011. تغطي الفترة المدروسة ما بين عامي 1995 و 2014. يعود السبب في اختيار هذه الفترة لدراسة الأثر طويل الأجل والذي يغطي فترة 20 عام. تم اختيار المتغيرات التي تعبر عن محددات التطور المالي بالاستناد إلى الدراسات السابقة (انظر الجدول رقم (1,2,3) للتعريف بالاحصائيات ولمحة عنها ودرجة الارتباط فيما بينها).

الجدول رقم (2): لمحة موجزة حول الإحصائيات

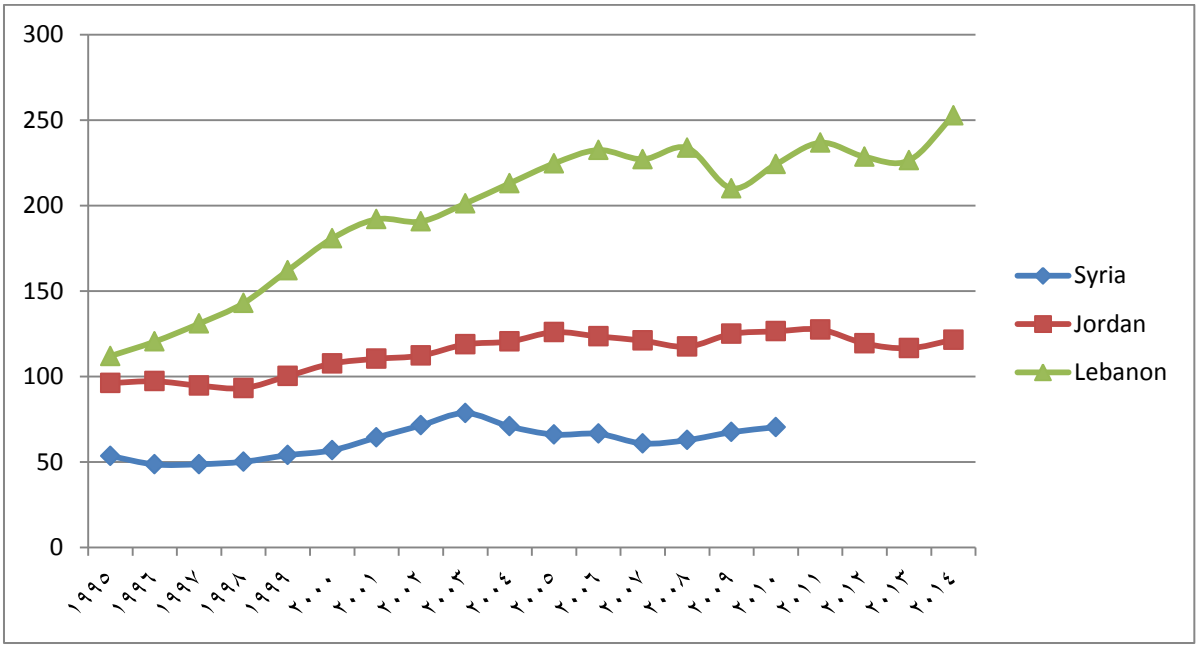
	الوسط الحسابي	الوسيط	الحد الأدنى	الحد الأعلى	الانحراف المعياري	الملاحظات المفقودة
الخصوم السائلة	128.69	119.03	48.571	252.72	61.370	4
القروض الخاصة	54.607	68.342	7.6075	96.108	28.688	4
الناتج المحلى الاجمالي	3497.56	2728.07	1382.11	7256.51	2044.52	7.00000
البنوك الاجنبية	28.4211	32.5000	10.0000	40.0000	11.1661	22.0000
التضخم	4.65907	3.70070	−3.84615	36.7023	6.36930	18.0000
سلطة القانون	−0.273263	−0.367327	−1.47670	0.481560	0.511851	12.0000
محاربة الفساد	−0.498327	−0.645711	−1.54896	0.405914	0.532289	12.0000
دعم القرار	760.667	721.000	689.000	872.000	81.1654	30.0000
مستوى التمركز	71.3168	81.3218	39.3265	100.000	22.4426	13.0000
الاشراف على المصارف	10.3955	10.0000	5.00000	14.0000	2.79105	5.00000
القيود على نشاط المصارف	8.08333	8.00000	6.00000	10.0000	1.02580	0.000000

الجدول رقم (3): معاملات الارتباط بين المتغييرات

	القروض الخاصة	الناتج المحلي الاجمالي	البنوك الاجنبية	التضخم	سلطة القانون	محاربة الفساد	دعم القرار	مستوى التمركز	الاشراف على المصارف	القيود على نشاط المصارف
القروض الخاصة	1.0000	0.585	0.247	-0.019	0.362	0.461	-0.941	-0.214	-0.288	0.084
الناتج المحلي الاجمالي		1.0000	0.605	0.002	-0.528	-0.440	-0.246	-0.840	-0.466	0.193
البنوك الاجنبية			1.0000	0.3906	-0.394	-0.320	-0.047	-0.470	-0.054	0.567
التضخم				1.0000	-0.298	-0.216	0.379	-0.226	-0.256	0.238
سلطة القانون					1.0000	0.945	-0.668	0.542	0.552	-0.052
محاربة الفساد						1.0000	-0.729	0.502	0.507	-0.050
دعم القرار							1.0000	-0.034	-0.245	-0.069
مستوى التمركز								1.0000	0.280	-0.256
الاشراف على المصارف									1.0000	-0.044
القيود على نشاط المصارف										1.0000



الشكل رقم (1):الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية (% من الناتج المحلي الإجمالي)



الشكل رقم (2): الخصوم السائلة (% من الناتج المحلي الإجمالي)

يبين الشكل رقم (1) و الشكل رقم (2) مستوى التطور المالي لكل من سوريا ولبنان والأردن للفترة ما بين 1995 و 2014. حيث يمثل الشكل رقم (1) مستوى نشاط القطاع المالي، والممثل بنسبة الموارد المالية المقدمة من قبل المؤسسات المالية إلى القطاع الخاص (% من الناتج المحلي الإجمالي). يمكن ملاحظة الفجوة في مستوى التطور المالي، من حيث مستوى النشاط، بين كل من سوريا من جهة وبين لبنان والأردن من جهة أخرى. اذ كان متوسط معدل التطور المالي في سوريا يعادل (11.3). بينما كان يعادل (72,3، 71,5) في كل من لبنان والأردن على التوالي. كما أن لبنان حقق أعلى نسبة نمو خلال الفترة الزمنية المدروسة، حيث كان مستوى التطور المالي لديه في 1995 أقل من مستوى التطور المالي في الأردن، ولكنه استطاع أن يحقق أعلى مستوى نمو ليحقق أعلى مستوى للتطور المالي في آخر الفترة المدروسة (2014). حيث بلغ معدل النمو في مستوى التطور المالي في لبنان خلال الفترة المدروسة حوالي (102%)، بينما كان المعدل في الأردن يعادل (10,7%) فقط. أما فيما يتعلق بمعدل نمو التطور المالي في سوريا، فقدت حققت سوريا مستوى عالي من النمو بقيمة بلغت حوالي (101%) وذلك بشكل خاص بنتيجة مستوى التطور الكبير الذي حصل في السنوات ما قبل الأزمة (2009، 2010). ليس هناك احصائيات متوفرة لمرحلة الأزمة في سوريا لدراسة أثر الأزمة على مستوى التطور المالي من حيث النشاط.

أما فيما يتعلق بحجم القطاع المالي، والممثل بنسبة الخصوم السائلة (% من الناتج المحلي الإجمالي). فيمكن أيضاً ملاحظة الفجوة في مستوى التطور من حيث الحجم، بين كل من سوريا والأردن ولبنان. حيث بلغ متوسط معدل التطور المالي في سوريا (61,9)، في الأردن (113,7)، بينما بلغ في لبنان (197). أما فيما يتعلق بمعدل نمو مستوى التطور المالي، فقد حققت لبنان أعلى مستوى للنمو. فبعد أن كان مستوى التطور المالي في لبنان بعادل (112) في عام 1995، بلغ ما يعادل (252,7) في عام 2014، بمعدل نمو يساوي (126%). بلغ معدل النمو لمستوى التطور المالي في حيث الحجم (31,6%) في سوريا، (26,3%) في الأردن.

النموذج المستخدم هو نموذج المربعات الصغرى (OLS)، وتم الحصول على النتائج باستخدام برنامج gretl، لدراسة أثر كل المتغيرات على التابع المستقل وفق المعادلة التالية:

$$Y_i = \alpha + \gamma X_i + \mu_i,$$

Y_i: هو المتغير التابع الذي يمثل التطور المالي,

X_i: هو مصفوفة المتغيرات المستقلة μi هو معامل الخطأ.

α: هو القيمة الثابتة,

γ مجموعة قيم المعاملات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة:

تنقسم الدراسة التطبيقية إلى مرحلتين. في المرحلة الأولى سيتم تكرار النموذج تسع مرات لدراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة على القروض الخاصة (المتغير التابع)، كل على حدا، أي دون الأخذ بعين الاعتبار أثر المتغيرات المستقلة الأخرى. الهدف من هذه المرحلة هو اختيار المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية لتكون المدخلات في المرحلة الثانية. في المرحلة الثانية سيتم تطبيق النموذج على المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية، والتي تم الحصول عليها في المرحلة الأولى، لبيان أثر المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية على المتغير التابع.

الجدول رقم (4): تطبيق نموذج المربعات الصغرى (OLS)، المتغير التابع هو القروض الخاصة المقدمة للقطاع الخاص من قبل المؤسسات المالية

نموذج رقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
القيمة الثابتة	201.58- ***(3.63)	66.15 ***(3.63)	68.67 ***(9.30)	60.96 ***(4.41)	67.79 ***(5.10)	1818.3 ***(134.2)	78.89 ***(11.29)	92.62 ***(2.16)	35.76 30.49	3093.07 ***(871.9)
الناتج المحلى الاجمالي (لوغاريتم)	32.32 ***(4.89)									25.77- (15.76)
البنوك الاجنبية (عدد %)		0.18 (0.11)								
التضخم (لوغاريتم)			13.13- **(6.24)							0.25 (3.02)
سلطة القانون				23.08 **(9.14)						32.22 (21.19)
محاربة الفساد					26.27 ***(7.80)					57.15- *(25.91)
دعم القرار (لوغاريتم)						265.9- ***(20.32)				422.4- ***(114.1)
مستوى التمركز							0.21- (0.14)			
الاشراف على المصارف								3.10- **(1.46)		4.60- ***(0.91)
القيود على نشاط المصارف									2.34 (3.77)	
عدد الملاحظات	53	38	35	44	44	26	44	51	56	16
R2	0.45	0.035	0.091	0.11	0.19	0.87	0.02	0.064	0.011	0.95

ملاحظة: *،**،*** تعبر عن مستوى دلالة احصائية على الترتيب بقيمة 0.01,0.05,0.1. قيم الانحراف المعياري بين قوسين.

الجدول رقم (5): تطبيق نموذج المربعات الصغرى (OLS)، المتغير التابع هو الخصوم السائلة

نموذج رقم	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10
القيمة الثابتة	633.48- (45.16)* **	77.22) ***(18.6	136.59 (15.83) ***	127.78) ***(10.1	126.90) *(12.69 **	2681.9) ***(828.42	269.23) ***(21.86	250.14) ***(34.6	80.12 65.12	25848.7) *(8210.17
الناتج المحلي الاجمالي (لوغاريتم)	95.83 *(5.63) **									58.87- (33.01)
البنوك الاجنبية (عدد %)		2.69) ***(0.61								1.05 (0.53)
التضخم (لوغاريتم)			21.47- (10.62) *							*(5.92) -16.38
سلطة القانون				42.94- **(20.94)						84.71- ***(11.56)
محاربة الفساد					21.36- (7.80)					
دعم القرار (لوغاريتم)						383.13- **(125.37) *				3958.04- *(1279.28)
مستوى التمركز							1.73- ***(0.28)			1.99- **(0.54)
الاشراف على المصارف								10.52- ***(3.12)		10.26- **(2.54)
القيود على نشاط المصارف									6.05) (8.05	
عدد الملاحظات	53	38	35	44	44	26	44	51	56	11
R2	0.84	0.33	0.083	0.09	0.004	0.25	0.44	0.17	0.007-	0.998

ملاحظة: *،**،*** تعبر عن مستوى دلالة احصائية على الترتيب بقيمة 0.01,0.05,0.1. قيم الانحراف المعياري بين قوسين.

النتائج والمناقشة:

تبين نتائج النماذج من الرقم (1–9) المبينة في الجدول رقم (4)، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين ستة من التوابع المستقلة والمتغير التابع. الدلالة الإحصائية مرتفقة وتتراوح بين 0,05 و 0,01. المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية هي : الناتج المحلي الإجمالي (نموذج 1)، التضخم (نموذج 3)، سلطة القانون (نموذج 4)، محاربة الفساد (نموذج 5)، دعم القرار (نموذج 6)، الإشراف على المصارف (نموذج 8). إي أنه يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية من كل من الناتج المحلي الإجمالي، سلطة القانون و محاربة الفساد على مستوى القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية (التطور المالي). بينما يؤثر كل من التضخم، دعم القرار و الإشراف على المصارف سلباً وبدلالة إحصائية عالية على مستوى التطور المالي. في الحقيقة، لا يجب الأخذ بهذه النتائج كنتيجة نهائية، لأنها تعبر على أثر كل متغير على حدة دون الأخذ بعين الاعتبار باقي المتغيرات المؤثرة في المتغير التابع.

في النموذج رقم (10)، تم دراسة أثر المتغيرات المستقلة الستة ذات الدلالة الإحصائية والتي تم اعتمادها من نتائج المرحلة الأولى على مستوى القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية. أي دراسة أثر كل من المتغيرات المستقلة الستة على المتغير التابع مع الأخذ بعين الاعتبار أثر باقي المتغيرات. تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين ثلاثة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية هي: محاربة الفساد، دعم القرار و الإشراف على المصارف. الإشارة سالية بالنسبة لكل المتغيرات. أي أن الزيادة في قيمة كل من هذه المتغيرات سيؤثر سلباً على مستوى القروض الخاصة الممنوحة من قبل المؤسسات المالية. مدى صلاحية النموذج عالية لأن قيمة ال R2= 0.95، وهي قيمة قريبة جداً من الواحد. أي أن 95% من الأثر على المتغير التابع يفسره المتغيرات الستة المستخدمة كمدخلات في النموذج رقم (10).

أما بالنسبة للجدول رقم (5)، تبين نتائج النماذج من الرقم (1–9)، وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين سبعة من التوابع المستقلة والمتغير التابع. الدلالة الإحصائية مرتفقة وتتراوح بين 0,05 و 0,01. المتغيرات المستقلة ذات الدلالة الإحصائية هي : الناتج المحلي الإجمالي (نموذج 1)، البنوك الأجنبية (نموذج 2)، التضخم (نموذج 3)، سلطة القانون (نموذج 4)، دعم القرار (نموذج 6)، مستوى التمركز (نموذج 7)، الإشراف على المصارف (نموذج 8). إي أنه يوجد أثر موجب وذو دلالة إحصائية من كل من الناتج المحلي الإجمالي، البنوك الأجنبية على مستوى الخصوم السائلة. بينما يؤثر كل من التضخم، سلطة القانون، دعم القرار، مستوى التمركز و الإشراف على المصارف سلباً وبدلالة إحصائية عالية على مستوى الخصوم السائلة. في النموذج رقم (10)، تم دراسة أثر المتغيرات السبعة والتي كانت ذات دلالة احصائية في المرحلة الأولىعلى المتغير التابع (الخصوم السائلة). تشير النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين خمسة من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع. المتغيرات ذات الدلالة الإحصائية هي: التضخم، سلطة القانون، دعم القرار، مستوى التمركز والإشراف على المصارف. الإشارة سالبة بالنسبة لكل المتغيرات، أي أن أي زيادة في قمية كل من هذه المتغيرات سيؤثر سلباً على مستوى الخصوم السائلة في الاقتصاد. مدى صلاحية النموذج عالية، لأن قيمة R2 = 0.99. أي أن 99% من الأثر على المتغير التابع يمكن تفسيره من خلال المتغيرات السبعة المستخدمة في النموذج رقم (10).

الاستنتاجات والتوصيات:

تشير نتائج الدراسة التطبيقية إلى أن ثلاثة فقط من المتغيرات المستقلة، من أصل تسعة تم اختيارها استناداً إلى الدراسات السابقة، لها أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية. كما تشير النتائج إلى أن خمسة فقط من المتغيرات المستقلة، هي ذات أثر ذو دلالة إحصائية على مستوى الخصوم السائلة. إشارة المعامل لكل من هذه المتغيرات هي سالية، أي أنه يوجد أثر سلبي لهذه المتغيرات على مستوى التطور المالي. بمعنى أخر، على المدى الطويل، يؤثر كل من دعم القرار، محاربة الفساد والإشراف على المصارف سلباً على مستوى القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية (نشاط القطاع المالي). كما يؤثر كل من التضخم، سلطة القانون، دعم القرار، مستوى التمركز والإشراف على المصارف على مستوى الخصوم السائلة (حجم القطاع المالي)، في كل من سوريا، الأردن ولبنان. أولا، فيما يتعلق بدعم القرار، فإن زيادة الوقت والتكلفة اللازمة من أجل حل النزاعات التجارية عن طريق المحاكم الابتدائية له أثر سلبي على حجم القروض الخاصة المقدمة من قبل المؤسسات المالية وبالتالي على مستوى نشاط القطاع المالي. إما بالنسية لمحاربة الفساد، فإن الحد من مدى ممارسة السلطة العامة

لتحقيق المكاسب الخاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، من شأنه أن يساهم في زيادة حجم القروض الخاصة وبالتالي تحقيق التطور المالي. أخيراً، بالنسبة لمستوى الإشراف على المصارف، فقد بينت نتائج الدراسة على أن الزيادة في مستوى الصلاحيات التي تمتلكها سلطات الإشراف الرسمية حتى تقوم باتخاذ الإجراءات الخاصة لمنع وتصحيح المشاكل الخاصة بالقطاع المصرفي ستأثر سلباً على حجم القروض المقدمة من قبل المؤسسات المالية للقطاع الخاص. من الممكن تفسير هذه النتيجة على أن تحسين الإشراف على القطاع المصرفي هو عامل هام في تصحيح مشاكل القطاع المصرفي من خلال الحد من منح القروض الخاصة الغير مبنى على أسس اقتصادية (ولكن مبني على اعتبارات شخصية ومصالح مشتركة). فعلى الرغم من الدور الذي تلعبه زيادة الإشراف على المصارف في تخفيض القروض الخاصة، من المتوقع أن يساهم هذا المتغير في تحقيق التطور المالي من خلال تحسين نوعية القروض الممنوحة للقطاع الخاص. أما فيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على مستوى الخصوم السائلة، فإن الزيادة في كل من مستوى التمركز المصرفي، التضخم، سلطة القانون، دعم القرار و الإشراف على المصارف، ستؤثر سلباً على مستوى الخصوم السائلة وبالتالي على حجم القطاع المالي.

التوصيات:

استناداً إلى الأدبيات الاقتصادية التي بينت الدور الهام والبارز الذي يلعبه التطور المالي في تحقيق التطور والنمو الاقتصادي. وبالاستناد إلى نتائج الدراسة، نقترح على أصحاب القرار في كل من سوريا والأردن ولبنان بالتركيز على:

1- تخفيض الوقت والتكلفة اللازمة من أجل حل النزاعات التجارية

2- العمل على محاربة الفساد من خلال الحد من ممارسات السلطة من أجل تحقيق المكاسب الشخصية

3- العمل على تحسين الإشراف على المصارف من أجل تحقيق التطور المالي من الناحية الكمية والنوعية

4- العمل على تخفيض معدلات التضخم

5- العمل على تخفيض مستوى التمركز المصرفي

6- العمل على تحسين سلطة القانون، والتي من الممكن أن تساهم بشكل كبير في تحقيق التطور المالي على المدى البعيد

سيساهم هذا بدوره في تحقيق تنمية اقتصادية حقيقة لكل من سوريا والأردن ولبنان على المدى الطويل من خلال زيادة القروض الخاصة الموجهة لأصحاب المشاريع والاستثمارات المنتجة، إضافة إلى الزيادة في حجم الخصوم السائلة، والتي أيضاً تعتبر حاجة ماسة في مرحلة إعادة الإعمار، وبشكل خاص لسوريا.

المراجع :

(1)بو غزالة، محمد عبد الكريم. التطور المالي في بلدان المغرب العربي في ظل الانفتاح والتحرير المالي خلال الفترة 1990-2013. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 8، 2015.

(2)كمال، حمانة و دبوش، عبد القادر. محددات تطور القطاع المالي "حالة الدول العربية لجنوب المتوسط للفترة (1996-2011)". مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) المجلد 29(9)، 2015.

المراجع الأجنبية

(1) Acaravci, S. K., Ozturk, I. and Acaravci, A. *Financial development and economic growth: literature survey and empirical evidence From sub-saharan african countries.*South African Journal of Economic and Management Sciences, Vol. 12, No. 1, 2009, 1–17.

(2) Aggarwal, R. and Goodell, J. W. *Markets and institutions in financial intermediation:*

National characteristics as determinants. Journal of Banking and Finance,Vol. 33, No. 10, 2009, 1770–1780.

(3) Barth, J. R., Caprio, G. and Levine, R. *Bank regulation and supervision: What works best?* Journal of Financial Intermediation, Vol. 13, No. 2, 2004, 205–248.

(4) Beck, T. and Levine, R. *Stock markets , banks , and growth : Panel evidence.*Journal of Banking & Finance, Vol. *28,* No. 3, 2004, 423–442.

(5) Claessens, S., Demirgüç-Kunt, A. and Huizinga, H. *How does foreign entry affect domestic banking markets?* Journal of Banking and Finance, Vol. 25, No. 5, 2001, 891–911.

(6) Claessens, S. and Van Horen, N. *Foreign banks: Trends and impact.* Journal of Money, Credit and Banking, Vol. 46(SUPPL.1), 2014, 295–326.

(7) Demirgüç-kunt, A. and Levine, R.Finance , *Financial Sector Policies , and Long-Run Growth.*2008.

(8) Demirgüç-Kunt, A., Laeven, L. and Levine, R. *Regulations, market structure, institutions, and the cost of financial intermediation.* Journal of Money, Credit and Banking,Vol. 36, No. 3, 2004, 593–622.

(9) Detragiache, E., Gupta, P. and Tressel, T. *Finance in Lower-Income Countries: An Empirical Exploration.* 2005.

(10) Detragiache, E., Tressel, T. and Gupta, P. *Foreign banks in poor countries: theory and evidence.*The Journal of Finance, Vol. 63, No. 5, 2008, 2123–2160.

(11) Djankov, S., McLiesh, C. and Shleifer, A. *Private credit in 129 countries.* Journal of Financial Economics, Vol. 84, No. 2, 2007, 299–329.

(12) Hermes, N. and Lensink, R. *Foreign bank presence, domestic bank performance and financial development.* Journal of Emerging Market Finance,Vol. 3, No. 2, 2004, 207–229.

(13) Porta, R., Lopez-de-Silanes, F., Shleifer, A. and Vishny, R.W. *Legal determinants of external finance.* The journal of finance, Vol. *52,* No. 3, 1997, 1131-1150.

(14) Law, S. H. and Azman-Saini, W. N. W. *The Quality of Institutions and Financial Development.*MPRA Paper 12107. (December), 2008, 1–19.

(15) Lensink, R. and Hermes, N. *The short-term effects of foreign bank entry on domestic bank behaviour: Does economic development matter?* Journal of Banking and Finance, Vol. 28, No. 3, 2004, 553–568.

(16) Levine, R. *Economic Development and Financial and Agenda Growth: Views and Agenda.*Journal of economic literature, Vol. 35, No. 2, 1997, 688–726.

(17) Levine, R., Loayza, N. and Beck, T. *Financial intermediation and growth: Causality and causes.* Journal of monetary Economics, Vol. 46, No. 1, 2000, 31-77.

(18) Khwaja, A.I. and Mian, A. *Do lenders favor politically connected firms? Rent provision in an emerging financial market.* The Quarterly Journal of Economics, Vol. *120*, No. 4, 2005, 1371-1411.

(19) Pagano, M. and Volpin, P. *The political economy of finance.* Oxford Review of Economic Policy, Vol. 17, No. 4, 2001, 502–519.

(20) Rajan, R. G. and Zingales, L. *The great reversals: The politics of financial development in the twentieth century.* Journal of Financial Economics, Vol. 69, No. 1, 2003, 5–50.

(21) Roe, M. J. and Siegel, J. I. *Political instability: Effects on financial development, roots in the severity of economic inequality.*Journal of Comparative Economics, Association for Comparative Economic Studies, vol. 39, No. 3, 2011, 279–309.

(22) Al Samman, H. and Azmeh, C. *The Effect of Financial Liberalization through the General Agreement on Trade and Services on Economic Growth in Developing Countries.* International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. *6*, No. 3. 2016, 855-860.